الخطة الاستراتيجية القطرية لإندونيسيا (2016-2020)

مشاورة غير رسمية

21 سبتمبر/أيلول 2015

برنامج الأغذية العالمي

روما، إيطاليا

موجز تنفيذي

خفض النمو الاقتصادي الهائل الذي شهدته إندونيسيا على امتداد العقد الأخير نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف، ولكن سوء التغذية وتغيُّر المناخ والكوارث الطبيعية تشكِّل تحدياً أمام تحقيق الأمن الغذائي وتوفير تغذية محسَّنة للجميع.

وتُمثل السيادة الغذائية والتغذية محور الخطة الوطنية للتنمية المتوسطة الأجل للفترة 2015-2019، وتلتمس الحكومة دعم **البرنامج** في اثنين من الاتجاهات الخمسة لسياستها، هما تحسين التغذية وجودة الأغذية، والتخفيف من آثار الكوارث على الأمن الغذائي.

وتبيّن الخطة الاستراتيجية القطرية (2016-2020) الدعم المقترح من **البرنامج** للحكومة في تخفيض معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد[1] عن طريق التركيز على ثلاثة نتائج استراتيجية:

1- نهج قائم على الأدلة يعطي الأولوية للأشخاص والمناطق الأكثر هشاشة بغرض الحد من انعدام الأمن الغذائي الشديد بنسبة 1 في المائة سنوياً.

2- تشجيع المستهلكين على الأخذ بنُظم غذائية متوازنة من خلال حملات تغذوية وبرامج حماية اجتماعية مراعية للتغذية.

3- تطوير القدرة اللوجستية لإندونيسيا في حالات الطوارئ للاستجابة للكوارث في الوقت المناسب وبطريقة منسَّقة.

وتتفق النتيجة الاستراتيجية الأولى مع الهدف الاستراتيجي الثالث، وتنبثق النتيجة الثانية من الهدف الاستراتيجي الرابع، وتقابل النتيجة الثالثة الهدف الاستراتيجي الأول والغاية 3. وسوف تسهم النتائج الاستراتيجية الثلاث في تحقيق الهدف الثاني للتنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

وتستند الخطة الاستراتيجية القطرية إلى استعراض استراتيجي للأمن الغذائي والتغذية أجراه المعهد الوطني للبحوث. وتشمل الخطة تعليقات من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء في التنمية، وصُمِّمت وفقاً لإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

وأوصت الحكومة والاستعراض الاستراتيجي وتقييم الحافظة القطري (2009-2013) **البرنامج** بأن يوقف عمليات التوزيع المباشر للأغذية، إلاّ في حالات الاستجابة للطوارئ من المستوى 3، مع التركيز بدلاً من ذلك على المشورة المتعلقة بالسياسات، وتنمية القدرات، وتقاسم المعرفة لدعم استثمارات الحكومة في الأمن الغذائي والتغذية والاستعداد للطوارئ.

[1] تستهدف وزارة الزراعة تحقيق تخفيض نسبته 1 في المائة سنوياً في معدل انعدام الأمن الغذائي الشديد من 19 في المائة في عام 2013 إلى 12 في المائة عام 2020. ويبلغ العدد التقديري للأشخاص 11 مليون نسمة سنوياً استناداً إلى حسابات **البرنامج** التي تأخذ في الاعتبار توقعات الجهاز المركزي الإندونيسي للإحصاء.

التحليل القطري

السياق

1- تندرج إندونيسيا التي يبلغ عدد سكانها 250 مليون نسمة وتعد رابع أكبر بلد في العالم من حيث عدد السكان، ضمن بلدان الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا وتصنَّف في المرتبة الثامنة بعد المائة بين 187 بلداً في مؤشر التنمية البشرية لعام 2014، وتحتل المرتبة الثانية والعشرين من 76 في المؤشر العالمي للجوع لعام 2014. وحققت إندونيسيا الهدف الإنمائي الأول للألفية عن طريق تخفيض نسبة سكانها الذين يعيشون في فقر مدقع والجوع إلى النصف. وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تراجع معدلات نقص التغذية من 19.7 في المائة في الفترة من 1990 و1992 إلى 7.6 في المائة في الفترة من 2014 و2016. وبلغت معظم مؤشرات النمو الاقتصادي، والعمر المرتقب للحياة، والتعليم، مستويات إيجابية، ولكن سوء التغذية، لا سيما التقزم، ما زال متفشياً على نطاق واسع.

2- وازداد اقتصاد إندونيسيا بما متوسطه 5.5 في المائة في الفترة من عام 2000 حتى عام 2014 وأصبح بذلك أكبر اقتصاد في منطقة جنوب شرق آسيا؛ وارتفع معامل جيني لتفاوت الدخل من 0.31 في عام 2003 إلى 0.41 في عام 2014. وأشار الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر انخفضت من 18.2 في المائة في عام 2002 إلى 10.9 في المائة في عام 2014، ولكن معدل تخفيض الفقر تباطأ من 7 في المائة في عام 2007 إلى 5 في المائة في عام 2013. وتراجعت معدلات الفقر بين الأسر التي يعولها رجال بوتيرة أسرع وإلى مستويات أقل مقارنة بالأسر التي تعولها نساء. وبلغ عدد السكان الذين يعيشون في فقر 28 مليون نسمة في عام 2013.

3- ولا يقابل التنمية الاقتصادية تقدم في التنمية البشرية بنفس الوتيرة، إذ لم يُنفق في عام 2014 سوى 1.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة و1.2 في المائة على الحماية الاجتماعية، أي أقل من سائر بلدان الإقليم. وأشار الاستقصاء الصحي الأساسي لعام 2013 إلى أنه لا تتاح لثلث السكان مياه الشرب المأمونة أو مرافق الصرف الصحي.

4- وتشير التوقعات إلى أن عدد السكان سيصل إلى 306 ملايين نسمة بحلول عام 2035. وسوف يزداد عدد السكان البالغين سن العمل في الفترة من عام 2013 حتى عام 2020 بنحو 14.8 مليون نسمة، وهي زيادة ستمكِّن من تحقيق نمو اقتصادي كبير. ويتوقع الجهاز المركزي للإحصاء أن يعيش في المناطق الحضرية 66.6 في المائة من سكان إندونيسيا في عام 2035 مقابل 49.8 في المائة في عام 2010.

5- وشارفت إندونيسيا على تحقيق المعدل المستهدف للالتحاق بالمدارس الابتدائية، وهو 100 في المائة. وفي عام 2012، بلغت النسبة 92 في المائة للبنين و93 في المائة للبنات. غير أن هناك فروقاً بين الجنسين في معدلات الانقطاع عن الدراسة، خاصة في المدارس الثانوية، حيث يزيد المعدل على الأرجح بين البنات عنه بين البنين. ويوجد في المناطق النائية 6.8 ملايين طفل، معظمهم في سن الدراسة الثانوية، غير ملتحقين بالمدرسة.[2]

6- وتحتل إندونيسيا المركز الثالث بعد المائة بين 187 بلداً في مؤشر انعدام المساواة بين الجنسين. ويجري تعزيز المساواة بين الجنسين، وتشمل تدابير تمكين المرأة الإجراءات المحددة في إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1995 واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وبالرغم من ذلك، تؤثر معدلات وفيات الأمهات عند الولادة، وزواج الأطفال، وعدم تكافؤ فرص الحصول على الأصول الإنتاجية، على التغذية والأمن الغذائي بين أشد الفئات هشاشة من النساء والرجال والبنين والبنات.

[2] الاستقصاء الاجتماعي- الاقتصادي الوطني، 2012.

7- وانخفض صافي المساعدة الإنمائية الرسمية لإندونيسيا من 1 مليار دولار أمريكي في عام 2009 إلى 53.3 ملايين دولار في عام 2013، ولكن مِنح المساعدة الإنمائية الرسمية استقرت عند 1.4 مليارات دولار أمريكي خلال نفس الفترة[3]. وأشارت الحكومة إلى أنها ستشترك في تمويل مبادرات تعالج أولوياتها الإنمائية، وستحقق المزيد من التكافؤ في شراكاتها مع الوكالات الإنمائية. وتسعى الحكومة إلى إيجاد آلية لتقديم مساهمات مباشرة إلى برامج الأمم المتحدة في إندونيسيا بالرغم من عدم وجود أي وسائل قانونية للقيام بذلك.

الأمن الغذائي والتغذوي

8- انخفضت درجة إندونيسيا في المؤشر العالمي للجوع الذي وضعه المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية من 16.1 في عام 2000 إلى 10.3 في عام 2014، وكانت ماليزيا وتايلند وفييت نام قد خفضت معدلات انعدام الأمن الغذائي بوتيرة أسرع وإلى مستويات أدنى.

9- ويساعد **البرنامج** وكالة الأمن الغذائي (*Badan Ketahanan Pangan*) التابعة لوزارة الزراعة في إصدار أطلس التعرض لانعدام الأمن الغذائي. وفي عام 2015، تبيَّن أن 58 من بين 398 مقاطعة ريفية معرضة بشدة لانعدام الأمن الغذائي، ولكن الأمن الغذائي العام تحسَّن في الفترة من عام 2009 حتى عام 2015 حسب ما تظهره مختلف مؤشرات الأمن الغذائي والتغذوي. ويمكن أن يتعثر هذا التقدم إذا لم تعالج تحديات الحصول على الغذاء؛ وسوء التغذية؛ والتعرض للمخاطر المتصلة بالمناخ.

الحصول على الغذاء

10- يزداد الإنتاج الزراعي بما يتماشى مع هدف إندونيسيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأرز والذرة وفول الصويا واللحوم والسكر. ولم تتحقق حتى الآن زيادة كافية لتلبية الطلب المحلي إلاّ في إنتاج الأرز. ولكن كثيراً من الفقراء لا يمكنهم الحصول على نظام غذائي متنوع وغني بالعناصر الغذائية.

11- وتؤثر عدة عوامل اجتماعية - اقتصادية على الأمن الغذائي والتغذية. وتشمل هذه العوامل تراجع معدل تخفيض الفقر، وازدياد التفاوت في الدخل، والنمو السكاني، والتوسع الحضري، وزيادة مستوى مشاركة النساء في القوة العاملة. ويشكل الفقر وتقلب أسعار الأغذية، خاصة في المناطق الفقيرة والنائية، تحديات أمام الحصول على الغذاء. ويشتري معظم الإندونيسيون، بمن فيهم 60 في المائة من مزارعي الكفاف، غذاءهم من الأسواق.

12- وتزداد الأسعار كثيراً بسبب تكلفة النقل، خاصة في المناطق النائية، ويؤدي ذلك إلى تقليص قدرة الأسر الفقيرة على شراء أغذية مغذية. ويستطيع الفقراء في العادة تلبية احتياجاتهم الأساسية من السعرات الحرارية، وإن كانوا لا يستطيعون تلبية كل احتياجاتهم التغذوية. وكشفت دراسة مشتركة بين **البرنامج** ووزارة الصحة لتكلفة النظام الغذائي في عام 2013 عن أن 25 في المائة فقط من الأسر في جنوب وسط تيمور يمكنها تلبية احتياجاتها التغذوية مقابل 80 في المائة في سورابيا في جاوا الشرقية.

13- وخلال العقد الأخير، تراجعت نسبة الدخل الذي يُنفق على الأغذية بما يتماشى مع النمو الاقتصادي. وانخفضت في المتوسط مشتريات الحبوب، ولكن الإنفاق على الأغذية المصنّعة ازداد. وبحلول عام 2013، كانت معظم الأسر تشتري أغذية مصنَّعة، وهو ما يُعبِّر عن ازدياد أهمية القطاع الخاص في الأمن الغذائي والتغذية، بدءاً من منتجي الأغذية المحليين وانتهاءً بالشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات. ويسود التوجه نحو شراء الأغذية المصنَّعة بين الأسر الميسورة الحال، وهو ما يُعبِّر عن مدى التوسع الحضري ومشاركة المرأة في القوة العاملة؛ كما أن ذلك يشكل عاملاً في الزيادة السريعة في

[3] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. انظر: http://www.keepeek.com/Digital-Asset-Management/oecd/development/geographical-distribution-of-financial-flows-to-developing-countries-2015_fin_flows_dev-2015-en-fr#page187.

نسبة زيادة الوزن والبدانة بين السكان. ويتجه استهلاك الأغذية نحو التنوع بوتيرة بطيئة، وارتفعت درجة التنوع الغذائي على المستوى الوطني من 75.7 في عام 2009 إلى 81.4 في عام 2013[4].

التغذية

الخريطة 1: معدل انتشار التقزم بين الأطفال دون الخامسة من العمر

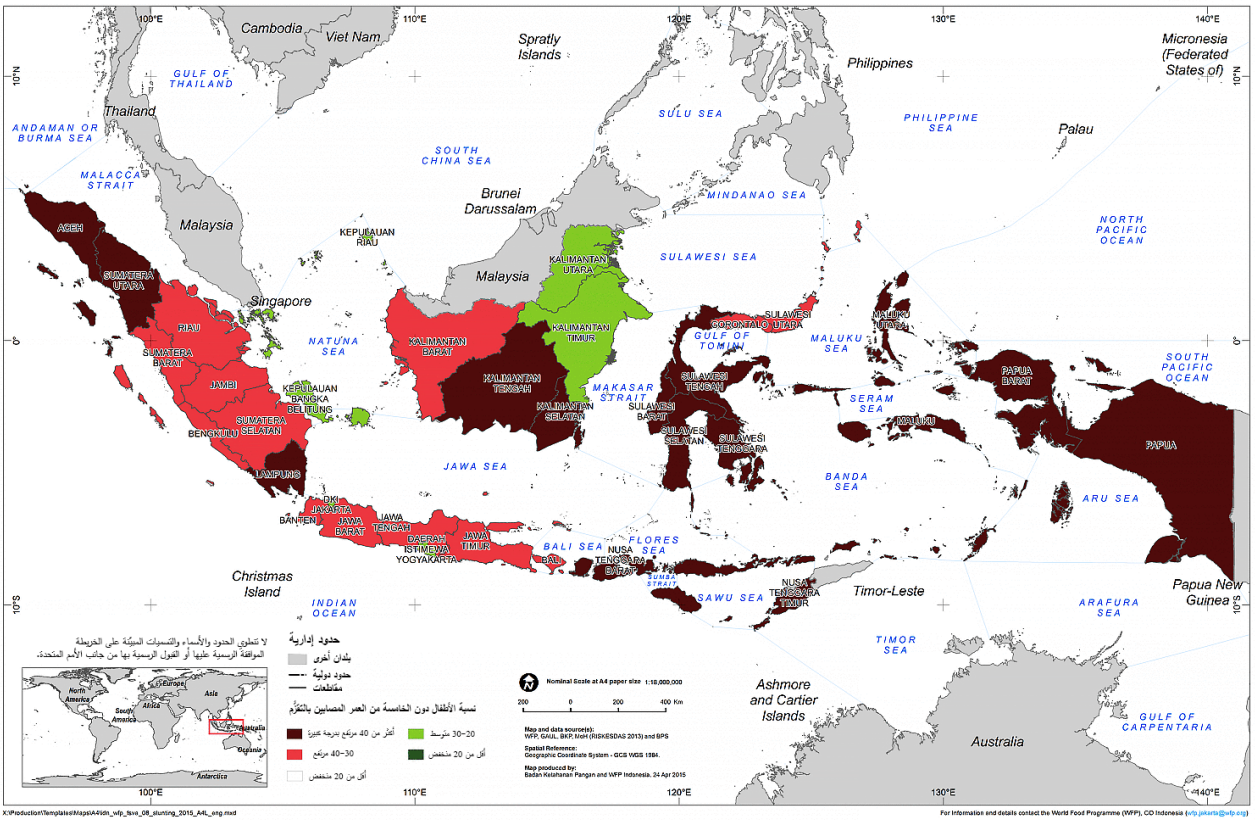

14- وكشف استقصاء الرعاية الصحية الأساسية لعام 2013 عن أزمة تغذوية، حيث ازداد انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون الخامسة من العمر من 18.4 في المائة في عام 2007 إلى 19.6 في المائة في عام 2013، وارتفع معدل انتشار التقزُّم من 36.8 في المائة إلى 37.2 في المائة خلال نفس الفترة؛ وبلغ المعدَّل بين البنات 36.2 في المائة والبنين 38.1 في المائة. وتراجعت معدلات الهزال من 13.6 في المائة في عام 2007 إلى 12.1 في المائة في عام 2013، ولكنها ظلّت خطيرة وفقاً لمنظمة الصحة العالمية. وبلغ معدل انتشار الهزال بين البنين 13.3 في المائة، وبين البنات 11.5 في المائة. وفي عام 2014، أشارت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إلى أن معدلات زيادة الوزن والهزال كانت متماثلة بين الأطفال دون الخامسة من العمر. وخلال نفس الفترة، ازداد معدّل انتشار زيادة الوزن والبدانة بين السكان[5] الذين تزيد أعمارهم على 15 عاماً من 18.8 في المائة إلى 26.6 في المائة؛ وازداد المعدّل بين الرجال من 13.9 في المائة في عام 2007 إلى 19.7 في المائة في عام 2013، وبين النساء من 14.8 في المائة إلى 32.9 في المائة. ويعاني 23 في المائة من النساء في سن الإنجاب من فقر الدم.

15- وينتشر سوء التغذية في كل أنحاء إندونيسيا؛ وتبلغ معدّلات التقزُّم أسوأ مستوياتها في نوسا تنغارا تيمور وفي سولاويسي الغربية. ويبلغ الوضع التغذوي أدنى مستوياته في المناطق الريفية التي لا تتاح فيها سوى بنية أساسية محدودة،

[4] مقياس وضعه مكتب الأمن الغذائي لتقييم التنوع الغذائي: صفر = انعدام التنوع الغذائي؛ 100 = المستوى الأمثل للتنوع الغذائي.

[5] وفقاً لبيانات استقصاء الرعاية الصحية الأساسية فإن مؤشّر كتلة الجسم الذي يتراوح بين 25 و26.9 يشير إلى زيادة في الوزن بينما يشير مؤشر كتلة الجسم الذي يبلغ أو يساوي 27 إلى الإصابة بالبدانة.

وتضيق فيها سُبل الوصول إلى مرافق الصرف الصحي، والمدارس، والأسواق، والمستشفيات. وتزداد في الأغلب مستويات الفقر بين الأسر الريفية عنها بين أسر المناطق الحضرية. وتعتمد أُسر المناطق الريفية في كثير من الأحيان على زراعة الكفاف، وتستهلك كميات محدودة من الأغذية المتنوعة. وتعاني الأُسر الحضرية أيضاً من سوء التغذية، ربما بسبب ضيق فرص الحصول على المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي، خاصة في الأحياء الفقيرة.

16- وأشار استقصاء الرعاية الصحية الأساسية لعام 2013 إلى أن معدلات التقزُّم بلغت 29 في المائة حتى بين الشرائح الخمسية الأكثر ثراءً. وينتشر نقص الوزن بين الأطفال دون الخامسة في كل فئات الدخل، وازداد معدل انتشار زيادة الوزن والبدانة بين البالغين في كل فئات الدخل.

إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة، ودخولهم، ونظمهم الغذائية المستدامة

17- تُحَدَّد استدامة نُظم الأغذية تبعاً لطريقة إنتاج الأغذية وتجهيزها ونقلها وتسويقها واستهلاكها، وتواجه تحدّيات بسبب النمو السكاني والتوسُّع الحضري وتغيُّر النظم الغذائية، والكوارث الطبيعية، وأمن المياه، وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية، وتوافر العمالة الزراعية والتدهور البيئي، وتغيُّر المناخ.

18- ويعمل في الزراعة 39 في المائة من اليد العاملة، ولكن حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من 24 في المائة في عام 1980 إلى 14.4 في المائة في عام 2012. ويزاول معظم المزارعين زراعة الحيازات الصغيرة، ولكن عددهم انخفض بنسبة 16 في المائة، أي 5 ملايين أسرة، خلال السنوات العشر الأخيرة.

19- ويتركّز الفقر في المناطق الريفية، حيث يعيش 14.3 في المائة من السكان الريفيين دون خط الفقر مقابل 8.3 في المائة من سكان المناطق الحضرية. ولا يستطيع الملايين من صغار المزارعين والعمال الزراعيين وصيّادي الأسماك الاستفادة من النمو الاقتصادي بسبب انعزالهم عن خدمات الإرشاد الزراعي والأسواق والخدمات المالية. والمرأة أكثر عرضة للفقر بسبب عدم المساواة بين الجنسين في توزيع الدخل، وفرص الحصول على الائتمانات، والسيطرة على الممتلكات والموارد الطبيعية، والوصول إلى سبل كسب العيش.

20- وتقع إندونيسيا عند مفترق ثلاث صفائح تكتونية تزيد من مخاطر تعرُّضها للزلازل والانفجارات البركانية وموجات التسونامي. ويثير استنفاد الموارد الطبيعية وما يصاحبه من زيادة في انبعاثات غازات الدفيئة القلق، ويزيد تغيُّر المناخ من مخاطر الفيضانات وموجات الجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر. وأشارت الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث إلى أن الفترة من عام 2000 حتى عام 2014 شهدت تدهور 1.6 مليون هكتار من الأراضي بسبب الجفاف، وتضرّر 1.3 مليون هكتار بسبب الفيضانات. وأشارت خريطة الطريق القطاعية الإندونيسية بشأن تغيُّر المناخ لعام 2009 إلى أن تغيُّر المناخ يمكن أن يخفِّض غلاّت محصول الأرز بما يتراوح بين 20.3 في المائة و27.1 في المائة، والذرة بنحو 13.6 في المائة، وفول الصويا بما نسبته 12.4 في المائة، وقصب السكر بنسبة 7.6 في المائة.

21- وتقلصت مساحة الأراضي الزراعية بنحو 630 436 هكتاراً، أي 1 في المائة، في الفترة من عام 2008 حتى عام 2012، وتركَّز ذلك أساساً في الأراضي الرطبة المروية ومن خلال تحويل أراضي زراعة المحاصيل الغذائية إلى أراضٍ لإنتاج محاصيل غير غذائية أو إلى أراضٍ غير زراعية. ويتاح الماء بوفرة في إندونيسيا، ولا يُستخدَم سوى 17.9 في المائة من مجموع إمدادات المياه السنوية التي تبلغ 691.3 مليار متر مكعب، ولكن مناطق كثيرة معرّضة للجفاف وتفتقر إلى سُبل الحصول على المياه الصالحة للشرب.

الأُطر الحكومية

22- تركِّز خطة التنمية الوطنية الطويلة الأجل (2005-2025) على التنمية والاعتماد على الذات والعدالة والديمقراطية والسلام والوحدة. وتُنَفَّذ الخطة من خلال خطط تنمية وطنية متوسطة الأجل. وتركِّز خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل للفترة 2015-2019 على ما يلي: 1) التنمية البشرية، بما يشمل التغذية؛ 2) تنمية القطاع الرئيسي، بما في ذلك السيادة الغذائية؛ 3) التخفيف من حدّة الفقر والتنمية في المناطق النائية. وتنسِّق الخطة الأنشطة بين أصحاب المصلحة والهياكل الحكومية من خلال خطط عمل وطنية بشأن مسائل من قبيل التغذية وتغير المناخ.

23- وتُدرج الحكومة السيادة الغذائية ضمن الأولويات الإنمائية. وبالتالي تركِّز خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل على ما يلي: 1) تعزيز الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج؛ 2) تثبيت الأسعار؛ 3) تحسين جودة الاستهلاك الغذائي والتغذية عن طريق تعزيز النظم الغذائية المتوازنة؛ 4) التخفيف من آثار الكوارث على الأمن الغذائي؛ 5) تحسين رفاه المزارعين.

24- وتخضع سياسة التنمية للوائح ناظمة مثل قانون الأغذية الذي يرسّخ الحق في الغذاء والتزام الدولة بتوفير غذاء كافٍ ومأمون ومتوازن تغذوياً للجميع في كل الأوقات. ويحدِّد القانون السيادة الغذائية باعتبارها حق الدولة والأمة في تقرير السياسات الغذائية بصورة مستقلة. ويرسي القانون رقم 24 لسنة 2007 بشأن إدارة الكوارث حق الشعب في الحصول على المساعدة، مثل الغذاء، والصحة، والمياه، والصرف الصحي، في حالات الكوارث. وينظِّم القانون رقم 36 لسنة 2009 التغذية. وأطلق المرسوم الرئاسي رقم 42 الموقّع في عام 2013 حركة تعزيز الأغذية وفرقة عمل تضم العديد من أصحاب المصلحة في 13 وزارة.

25- وتركِّز سياسات الأمن الغذائي على إنتاج الأغذية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي. وتساعد الوكالة الحكومية للوجستيات على تثبيت أسعار الأرز التي يغلب عليها الارتفاع عن الأسواق الدولية؛ وتفرض أيضاً قيود على الاستيراد لتنظيم المعروض من الإمدادات. ويزداد الاعتراف بأهمية التنوع الغذائي، ولكن الدعم يوجَّه في معظمه إلى الأغذية الأساسية.

26- وتمثِّل الحماية الاجتماعية أولوية إنمائية حكومية. وانخفض معدل الفقر الوطني من 16.7 في المائة في عام 2004 إلى 10.9 في المائة في عام 2014. وتشمل مخططات المساعدة الاجتماعية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية ما يلي:

- برنامج تقديم الأرز المدعوم (*Beras untuk Rakyat Miskin*)، الذي يدعم 15.5 مليون أسرة في شراء 15 كيلوغراماً من الأرز المدعوم شهرياً لتمكينها من إنفاق الأموال على الاحتياجات الضرورية الأخرى؛
- برنامج أمل الأسرة، الذي يوفِّر تحويلات نقدية مشروطة على أساس خصائص الأسرة المعيشية بغرض التخفيف من حدة الفقر وتحسين الحصائل الصحية والتعليمية؛ ويجري توسيع نطاق تغطية هذا البرنامج من مستويات عام 2014 التي بلغت 3.2 مليون شخص؛
- الوجبات الغذائية للتلاميذ، التي أُدخِلت في عام 1996؛ وتوقّف التمويل الحكومي لهذه الوجبات في عام 2010 وتموّل حالياً من الحكومات المحلية بالتعاون مع منظمات مثل **البرنامج**؛
- البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي، الذي يزوِّد المجتمعات المحلية الفقيرة والفئات السكانية التي تزاول الصيد والزراعة بمنَح للمشاريع؛
- برنامج حدائق الأغذية المستدامة في أفنية المنازل، الذي يسعى إلى زيادة إنتاج الخضروات من أجل تحسين التنوُّع الغذائي، ويستفيد منه مليون شخص؛

- برنامج المرونة الغذائية في القرى، الذي يستهدف المناطق المعرّضة لانعدام الأمن الغذائي، ويتيح خيارات بديلة لسُبل كسب العيش؛ ويهدف البرنامج إلى الوصول إلى 000 4 قرية.

27- ويعالَج الأمن الغذائي والتغذوي من خلال مجلس الأمن الغذائي الذي يرأسه رئيس البلاد، ويُسدي مشورته بشأن السياسات التي تحكم توفير وتوزيع الأغذية، واحتياطي الأغذية، وتنويع الأغذية وجودتها. وتقع المسؤولية عن الإدارة التشغيلية على وزارة الزراعة ووكالة الأمن الغذائي.

28- وتشمل المبادرات الإقليمية والدولية التي تشترك فيها إندونيسيا الأهداف الإنمائية للألفية، والشبكة المتكاملة للأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهيئة احتياطي أرز الطوارئ التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا +3. وساعدت إندونيسيا، بوصفها مشاركة في رئاسة فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015، في تحديد أهداف التنمية المستدامة.

استجابات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين

29- يركِّز إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية للفترة 2016-2020 على ما يلي: 1) الحدّ من الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة المنصفة، وسُبل كسب العيش والعمل اللائق؛ 2) الوصول العادل إلى الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية؛ 3) الاستدامة البيئية وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات؛ 4) تحسين الحوكمة، وتكافؤ فرص الوصول إلى العدالة.

30- وتتكيَّف منظومة الأمم المتحدة مع التغييرات في الأولويات الإنمائية لإندونيسيا. ويتفق إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية مع خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل، وتقتصر الأنشطة على مشورة السياسات، وتنمية القدرات، وتقاسم المعرفة. وسيجري التوقف عن تقديم مساعدات غذائية مباشرة.

31- وتشمل وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تقوم بدور نشط في مجال الأمن الغذائي والتغذية منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة اليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية؛ ويتواءم عمل تلك الوكالات مع إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وترتبط حافظتا البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي بالزراعة والتنمية الريفية والتغذية.

32- ويتعاون المكتب القطري مع منظمة اليونيسف ومع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، في برنامجه القطري الحالي، ويتفاوض على إقامة علاقات تعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في إندونيسيا، ومع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في الحافظة المقبلة.

33- ودعمت كل من أستراليا واليابان وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، كجهات شريكة ثنائية في التنمية، الأمن الغذائي والتغذية والحد من مخاطر الكوارث.

مساهمة البرنامج في الاستجابة الوطنية والدروس المستفادة

34- يعمل **البرنامج** في إندونيسيا منذ عام 1964. وركّز برنامجه القطري للفترة 2012-2015 على تنمية القدرات الوطنية في المجالات التالية: 1) رسم خرائط انعدام الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع ورصدها وتحليلها؛ 2) الحدّ من مخاطر الكوارث والتكيُّف مع تغيُّر المناخ؛ 3) الحدّ من نقص التغذية. وطوّر **البرنامج** نماذج أوّلية للوجبات المدرسية

والمنتجات التغذوية للأمهات والأطفال، وقدّم مساعدة تقنية، وساهم في نقل المعرفة وتنمية القدرات للتدخُّلات في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

35- وأتاح البرنامج القطري للفترة 2012-2015 دروساً من قبيل:

- الحاجة إلى التشاور والشراكة والمواءمة مع السياسات والبرامج الحكومية على المستويين الوطني ودون الوطني؛
- أهمية توجيه الموارد المحدودة إلى الأنشطة التي تعزّز القدرات المؤسسية؛
- الحاجة إلى الإمساك بزمام المبادرة والمرونة والتكيُّف مع المتطلبات المتغيِّرة للحكومة والشركاء فيما يتصل بالخدمات؛
- الحاجة إلى تكوين شراكات مع الحكومة والقطاع الخاص والتماس التمويل منهما من أجل تحقيق الأهداف المشتركة وتحسين فعالية الاستجابات وكفاءتها.

36- ومع ذلك فقد تعثَّر تنفيذ البرنامج القطري بسبب نقص التمويل. وتم تسلُّم 40 في المائة تقريباً فحسب من الميزانية المطلوبة. وأدّى ذلك إلى آثار سلبية على أعداد المستفيدين وتنفيذ البرامج وسمعة **البرنامج**.

37- وأوصى تقييم لحافظة عمليات **البرنامج** القطرية في الفترة من عام 2009 حتى عام 2013 واستراتيجيته القطرية للفترة 2012-2015 بأن ينفِّذ المكتب القطري أعماله في فئتين: تنمية القدرات المؤسسية والنماذج الأوّلية، مع التركيز على وضع استراتيجيات قائمة على الأدلّة يمكن توسيع نطاقها من جانب الوكالات الوطنية العامة والخاصة. وأوصى التقييم أيضاً بالتوقف عن التوزيع المباشر للأغذية إلاّ في حالات الطوارئ من المستوى 3.

تحليل الثغرات

38- حدَّد الاستعراض الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذية الذي أُجري في إندونيسيا في عام 2014 بتكليف من **البرنامج** وتولّى تنفيذه معهد بحوث الرصد الاجتماعي والاستجابة المبكرة، سبع ثغرات في حاجة إلى معالجة:

1) الخلل بين تصميم السياسات والبرامج أسفر عن تنافس على الموارد المحدودة والتقليل من الفعالية. من ذلك على سبيل المثال أن سياسات ومشاريع الاكتفاء الذاتي الغذائي ركَّزت على زيادة إنتاج الأغذية الأساسية دون معالجة التنويع الغذائي والتغذية؛ وانصبّت سياسة التغذية على الخدمات الصحية دون الإشارة إلى الأغذية.

2) النطاق الجغرافي المحدود للتدخّلات: تحتفظ وزارات الزراعة والشؤون الاجتماعية والصحة والوكالة الوطنية لإدارة الكوارث بميزانيات الأمن الغذائي والتغذية. وفيما بين عامي 2010 و2013، لم تكن الميزانية التقديرية المخصصة للأمن الغذائي والتغذية تمثّل سوى 1.75 في المائة من الميزانية الوطنية، وأدّى ذلك إلى تضييق نطاق التغطية؛ وكانت برامج كثيرة لا تزال في مراحلها التجريبية أو كانت قد نُفِّذَت بدرجات متفاوتة.

3) إضاعة فُرص العناية بأمر التغذية. يمكن لبرامج الحماية الاجتماعية الوطنية أن تساعد على تحسين الحصائل التغذوية، ولكن هذا الجانب لم يُستغَل بالقدر الكافي. ويمكن لبرنامج تقديم الأرز المدعوم وبرنامج أمل الأسرة أن يحسّنا في آن واحد فرص حصول الأُسر على الأغذية ووصولها إلى الخدمات الاجتماعية لو أنها كانت أكثر مراعاة للتغذية.

4) المعرفة المحدودة لدى المسؤولين الحكوميين وأخصائيي الإرشاد والجمهور بالأمن الغذائي، وسوء التغذية، ولاسيما التقزُّم. وعرقل العدد المحدود من الموظفين المتخصصين وعدم كفاية التدريب ومهارات الاتصال تحقيق الأهداف.

5) ضعف آليات الرصد والتقييم التي تركِّز على الإبلاغ الإداري ولكنها قلّما تقيس الآثار أو تحسِّن تنفيذ البرامج.

6) الترتيبات المؤسسية الضعيفة: لا توجد أي قاعدة مؤسسية فعّالة للأمن الغذائي والتغذوي تعالِج توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها واستخدامها بين القطاعات والكيانات الإدارية، ولذلك يتعذّر مساءلة المؤسسات والقيادات.

7) عدم التركيز الكافي على التغيير السلوكي والتعليم، وعدم كفاية الاتصالات: يفتقر المسؤولون الحكوميون في كثير من الأحيان إلى المعرفة بالأمن الغذائي وسوء التغذية، ولا يفهمون ذلك إلاّ من زاوية إنتاج الأرز؛ ولا تقدَّم معلومات كافية إلى المجتمعات المحلية والمستفيدين، ولم تغيِّر حملات التوعية والتدريب سلوكهم. ولم تُستخدَم وسائط الإعلام بالقدر الكافي لتوصيل رسائل بشأن الأغذية والتغذية.

39- وأوصى الاستعراض الاستراتيجي بالاستثمار في المؤسسات وتحسين تصميم البرامج وتنفيذها، وتعزيز التعليم من أجل الأمن الغذائي والتغذية. واقترح الاستعراض ستة تدابير متوسطة الأجل:

1) إنشاء مؤسسات على المستويين المركزي والمحلي تكون مسؤولة عن الأمن الغذائي والتغذية وتطبِّق المساءلة؛

2) زيادة ميزانية الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز عدد ونوعية مقدّمي الخدمات؛

3) مراعاة التغذية في شبكات الأمان الاجتماعي والاستجابة للكوارث والاستعداد لها، وتحسين الاستهداف والكفاءة؛

4) إعطاء الأولوية للمقاطعات التي تعاني هشاشة في أوضاعها والتي تنفَّذ فيها برامج للتخفيف المباشر من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي؛

5) تعزيز تعميق الوعي والتثقيف في كل قطاعات المجتمع؛

6) إنشاء نظام تتعاون من خلاله المجتمعات المحلية والجمهور ومنظمات القطاع الخاص في مشاريع مشتركة.

التوجه الاستراتيجي للبرنامج في إندونيسيا، 2016-2020

40- تستند هذه الخطة الاستراتيجية القطرية إلى الاستعراض الاستراتيجي والمشاورات التي أُجريت مع الشركاء الحكوميين، والدروس المستفادة من تقييم البرنامج القطري. ووفقاً لهذه التوصيات، سوف تُدرَج مشورة **البرنامج** بشأن السياسات، وعمليات تنمية القدرات وتقاسم المعرفة في الهياكل الحكومية لتحقيق حصائل مستدامة.

41- وسوف تمتد الخطة الاستراتيجية القطرية من عام 2016 حتى عام 2020 بالاتساق مع خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل للفترة 2015-2019، وإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية للفترة 2016-2020[6]. وسوف يشير استعراض منتصف المدة في نهاية عام 2017 إلى التعديلات المطلوبة ومدى كفاية الأموال المتاحة.

التوجيه والتركيز والآثار المقصودة

42- سيدعم **البرنامج** هدف الحكومة المتمثل في تحقيق السيادة الغذائية والحدّ من انعدام الأمن الغذائي الشديد بنسبة تبلغ 1 في المائة سنوياً. وسوف تعطي برامجه الخاصة بالأمن الغذائي والقائمة على الأدلّة الأولوية للأشخاص والمناطق الأكثر هشاشة، وستوفِّر الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية وستنظِّم حملات اتصال تتصدّى لسوء التغذية، وسوف يخفّف الاستعداد للطوارئ من آثار الكوارث على الأمن الغذائي.

[6] ظلت خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل للفترة 2015-2019 غير نهائية إلى أن اعتمدها البرلمان في الربع الأول من عام 2015. وبالنظر إلى أن استراتيجيات وبرامج الأمم المتحدة القطرية مستمدة من الخطة فإن هناك فاصلاً زمنياً بين السنة التي تبدأ فيها الخطة والموافقة على وثائق الأمم المتحدة بشأن المساعدة.

43- وسوف يدعم **البرنامج** أنشطة الحكومة ذات الأولوية من خلال المشورة التقنية وتنمية القدرات والدعوة. وتُدعِّم هذه الخطة الاستراتيجية القطرية قاعدة الأدلّة من أجل إعطاء الأولوية للفئات المعرّضة لمخاطر انعدام الأمن الغذائي وتصميم برامج مُثلى (النتيجة الاستراتيجية 1)، وتعتمد نُهُجاً مراعية للتغذية في التنمية (النتيجة الاستراتيجية 2)، وتعزِّز استعداد الحكومة لحالات الطوارئ (النتيجة الاستراتيجية 3).

44 ومن خلال هذه الخطة الاستراتيجية القطرية، سيدعم المكتب القطري الحكومة في تحقيق أهدافها المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية في خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل للفترة 2015-2019، وأهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

45 وسوف تشمل الأنشطة المذكورة أدناه تحليل الاعتبارات الجنسانية والعوامل التغذوية ومخاطر الكوارث. وتماشياً مع الدروس المستفادة، والمشاورات وعمليات التقييم، سينفِّذ البرنامج أنشطة لتنمية القدرات على أساس تحليل أصحاب المصلحة. وسوف يحشد نهج **البرنامج** القطاع الخاص كشريك في برامج الأمن الغذائي والتغذية.

النتيجة الاستراتيجية 1: نهج قائم على الأدلة لإعطاء الأولوية للأشخاص والمناطق الأكثر هشاشة بهدف الحدّ من انعدام الأمن الغذائي الشديد بنسبة 1 في المائة سنوياً.

46- تسعى الحكومة إلى التعاون مع **البرنامج** في التوجيه السياساتي الثالث لخطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل، وهو تحسين جودة الأغذية المستهلكة والتغذية عن طريق تعزيز النظم الغذائية المتوازنة، والتوجيه السياساتي الرابع المتمثل في التخفيف من آثار الكوارث على الأمن الغذائي. ويمكن أيضاً **للبرنامج** أن يساعد في التوجيه الخامس المتمثّل في تحسين رفاه المزارعين عن طريق التركيز على معرفة المزارعين ومرافق الري وما بعد الحصاد.

47- وتعطي الخطة الوطنية بشأن التكيُّف مع تغيُّر المناخ الأولوية للأمن الغذائي من خلال "تكييف وتطوير نظام مشاريع زراعية قادر على الصمود في وجه تغيُّر المناخ وتقلّباته".

48- وسوف تسهم النتيجة الاستراتيجية 1 في تحقيق الغاية 2-4 من غايات الهدف 2 للتنمية المستدامة[7] بغرض تحسين الدخل والإنتاجية واستدامة مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة. وسوف تُنسق الأنشطة المقترحة مع الخطة الوطنية بشأن التكيُّف مع تغيُّر المناخ ومع أصحاب المصلحة الآخرين بما يتفق مع السياسات الوطنية وسياسات الحكومات المحلية بشأن الأمن الغذائي.

الأنشطة

⇦ *دعم الحكومة في جمع وتحليل البيانات عن الأمن الغذائي والتغذية من أجل سياسات وبرامج مُثلى*

49- تتطلَّب أهداف خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية قدرة تحليلية في الحكومة وعمليات لرصد التقدُّم المحرز. وتعمل وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها التابعة **للبرنامج** منذ عام 2000 مع وكالة الأمن الغذائي لتقديم المشورة التقنية والتدريب على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات من أجل تحسين تحليل البيانات.

[7] ضمان وجود نُظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدّي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النُظم الإيكولوجية، وتعزّز القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030.

50- وسوف يُصدِر **البرنامج** أطلسه الخاص بالأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع، وسيساعد وكالة الأمن الغذائي على تطبيق أساليب محسّنة في رصد اتجاهات الأمن الغذائي وأسعار الأغذية وتعزيز نُظم الإنذار المبكّر. وسوف يزوِّد مقرّري السياسات بمعلومات قائمة على الأدلة للاستناد إليها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.

51- وسيبني هذا النشاط القدرات من أجل تمكين الحكومة من الإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وسيشكّل الأساس لتصميم أنشطة **البرنامج** وتحديد أماكنها وتتبعها.

⇦ *زيادة قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ*

52- اعتَمد صندوق التكيُّف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ منحة بمبلغ 6 ملايين دولار أمريكي لمشروع مشترك بين الحكومة والبرنامج مدته أربع سنوات في مقاطعة نوسا تنغارا بارات المعرضة بشدة لانعدام الأمن الغذائي[8] من أجل: 1) تحسين قدرات الحكومات المحلية على الحدّ من المخاطر المرتبطة بتقلُّبات الأمطار وللتخفيف من آثارها على سُبل كسب العيش والأمن الغذائي في المجتمعات المحلية بما يتفق مع البرامج الحكومية للأمن الغذائي؛ 2) ضمان سُبل كسب العيش والأمن الغذائي لما يصل إلى 000 18 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة لتأمينهم من تقلُّبات الأمطار وموجات الجفاف والفيضانات المرتبطة بتغيُّر المناخ.

53- وسيتواءم المشروع مع البرامج الحكومية التي تهدف إلى تحسين إدارة النُظم الإيكولوجية الزراعية في لومبوك من جانب المجتمعات والحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وسوف يستطلع المشروع جدوى التأمين ضد الجفاف وإنشاء مستودعات مجتمعية تستخدِم نُظم الإيصالات للحد من خسائر ما بعد الحصاد؛ وسيجري توجيه اهتمام خاص لإدارة النفايات والاستخدام المستدام لمدخلات مثل الأسمدة.

54- وسيركِّز النهج التشاركي الشامل للعديد من أصحاب المصلحة على إدماج النساء والأقليات والفئات المحرومة. وسيجري إيلاء اهتمام خاص للبيانات المصنَّفة حسب نوع الجنس والعمر لاستخدامها في الاستقصاءات الأساسية للإنتاجية الزراعية، والدخل، والوضع التغذوي، بغرض قياس الحصائل وإمكانية التكرار في مقاطعات أخرى.

55- وسيقدِّم **البرنامج** إلى وكالة الأمن الغذائي مشورة تقنية ودعماً في إدارة الأموال على المستوى الوطني وعلى مستوى الأقاليم والمقاطعات وكذلك للصندوق الاستئماني الإندونيسي المعني بتغيُّر المناخ. وسوف يتعاون مع مدارس المزارعين الحقلية التي تنشئها منظمة الأغذية والزراعة من أجل الزراعة المحافِظة على الموارد، كما سيتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات. وسوف تُشرك أيضاً منظمات مثل الإغاثة الإسلامية بغرض تقليل الازدواجية وتعزيز التآزر.

56- وسوف تُدار المنحة، بناءً على طلب صندوق التكيُّف، من خلال صندوق استئماني تابع **للبرنامج** منفصل عن موارد البرنامج القطري.

[8] بناءً على اقتراح من وزارة تخطيط التنمية الوطنية، سيجري بحث توسيع المشروع ليشمل عدداً إضافياً من المقاطعات و/أو أصحاب الحيازات الصغيرة وفقاً لخطط العمل الوطنية بشأن تغيُّر المناخ ريثما يوافق صندوق التكيُّف على هذا التغيير.

النتيجة الاستراتيجية 2: تشجيع المستهلكين على الأخذ بنظم غذائية متوازنة من خلال حملات تغذوية فعّالة وبرامج حماية اجتماعية مراعية للتغذية.

57- تهدف خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل إلى الحدّ من نسبة الأطفال المصابين بالتقزُّم الذين تقل أعمارهم عن سنتين من 32.9 في المائة إلى 28 في المائة بحلول عام 2019، مستفيدة في ذلك من المرسوم الرئاسي رقم 42 المؤرخ مايو/أيار 2013 الذي أفضى إلى إطلاق حركة تعزيز التغذية وإنشاء فرقة عمل رفيعة المستوى مؤلفة من 13 وزارة ووكالات الأمم المتحدة، بما فيها **البرنامج**.

58- وطلبت وزارة التخطيط الإنمائي الوطني من **البرنامج** ومنظمة اليونيسف تعزيز أمانة حركة تعزيز التغذية في جمع التقارير السنوية عن الوضع التغذوي في كل أنحاء البلد دعماً للتغذية في الأيام الألف الأولى لحياة الطفل منذ تكونه حتى عمر سنتين.

59- وتُسهِم النتيجة الاستراتيجية 2 في تحقيق الغاية 2-2 الخاصة بالهدف 2 للتنمية المستدامة، وهي وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030. وفيما يلي الأنشطة التي سيجري تنفيذها:

الأنشطة

⇦ *تعزيز النظم الغذائية المتوازنة لمعالجة نقص التغذية وزيادة الوزن*

60- يقترن ارتفاع معدلات الهزال والتقزُّم اللذين بلغت نسبتهما 12.1 في المائة للهزال بين الأطفال دون الخامسة من العمر و37 في المائة للتقزم في عام 2013، بزيادة الوزن والبدانة، لا سيما بين النساء. ويوجد هذا العبء المزدوج الناجم عن سوء التغذية في أفقر وأغنى الشرائح الخمسية على السواء بما يشير إلى أن للسلوك دور هام في الوضع التغذوي، بالإضافة إلى الدخل، والحصول على الغذاء، والخدمات الصحية، ومرافق الصرف الصحي.

61- وأكّد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية مجدّداً أن "من الضروري تمكين المستهلكين من خلال تحسين المعلومات والتثقيف القائمين على الأدلة فيما يتعلّق بالصحة والتغذية لكي يتمكّنوا من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استهلاك المنتجات الغذائية، من أجل ممارسات غذائية صحية". وشملت توصياته الثلاث المتعلقة بالتثقيف والمعلومات في مجال التغذية: "القيام بحملات تسويق اجتماعي وبرامج إعلامية مناسبة حول تغيير نمط الحياة من أجل الترويج للنشاط البدني والتنوُّع الغذائي واستهلاك الأطعمة الغنية بالمغذيات الدقيقة، كالفاكهة والخضروات، بما في ذلك الأغذية المحلية التقليدية، وأخذ الجوانب الثقافية في الاعتبار، وتحسين تغذية الأطفال والأمهات وممارسات الرعاية المناسبة والرضاعة الطبيعية الكافية والتغذية التكميلية، بحيث تكون جميعاً موجّهة ومكيَّفة للجماهير وأصحاب المصلحة المختلفين في نظام الأغذية".

62- وتعطي خطة العمل الوطنية بشأن الأغذية والتغذية للفترة 2011-2015 الأولوية إلى "... التغيير السلوكي في استهلاك الأغذية، مع العناية على وجه الخصوص بالأغذية المحلية المتنوعة". ويجري تنقيح هذه الخطة، وإن كان من المتوقّع أن يستمر هذا النشاط.

63- وأكّد الاستعراض الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذية في إندونيسيا ضرورة إحداث تغيير في المواقف إزاء التغذية المتوازنة، ولاحظ أن البرنامج لديه ميزة نسبية في إقامة علاقات تعاون مع الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية. ولذلك يقترح **البرنامج** العمل مع وزارة الصحة ومع الشركاء في الأمم المتحدة والقطاع الخاص لتنظيم حملة لتشجيع استهلاك الأغذية المغذّية المتوازنة بين فئات، مثل الفتيات المراهقات والنساء اللواتي يقمن بدور رئيسي في تغذية الأسرة.

64- وسوف تستند الحملة إلى المبادئ التوجيهية المنقَّحة بشأن التغذية التي أصدرتها وزارة الصحة بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة وبتوجيه من لجنة تضم ممثلين عن الحكومة والأمم المتحدة وشبكة أعمال حركة تعزيز التغذية، ووسائط الإعلام. وسوف يُعالَج أي تضارب محتمل في المصالح من خلال آليات توفِّرها الحكومة وحركة تعزيز التغذية.

65- ويمكن لشبكة أعمال حركة تعزيز التغذية أن تحدِّد شركة متخصصة في أبحاث الأسواق لضمان تحقيق المستوى الأمثل للرسائل واختيار وسائط الإعلام لاستهداف فئات سكانية معيّنة. وسوف تسهم تلك الخبرة التسويقية المهنية بدور فعّال في تغيير عادات الاستهلاك. وستستخدِم الحملة قنوات اتصال متعددة، مثل الوسائط الاجتماعية وصناعة الترفيه، وكذلك الجماعات النسائية والدينية، لإضفاء جاذبية على النظم الغذائية المتوازنة.

⇦ *تحسين كفاءة برامج الحماية الاجتماعية الوطنية وأثرها التغذوي*

66- بالنظر إلى تأكيد الاستعراض الاستراتيجي ضرورة زيادة فعالية برامج الحماية الاجتماعية من حيث تحسين الوضع التغذوي للمتلقين، سيساعد **البرنامج** على تحسين الفوائد التغذوية للبرنامج الوطني للوجبات الغذائية من أجل التلاميذ وغيره من البرامج حسب ما تقرره الحكومة. وفي عام 2015، قررت وزارتا التعليم والصحة إحياء التغذية المدرسية، ودعت **البرنامج** إلى إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن تنفيذ البرنامج.

67- واختَبَر البرنامج القطري للفترة 2012-2015 نموذجاً أوّلياً مبتكراً أُطلِق عليه اسم الوجبات المدرسية القائمة على الأغذية المحلية. وصُمِّمت الوصفات الغذائية لإرضاء الذوق المحلي، وأُضيفت إليها مساحيق المغذّيات الدقيقة لمعالجة نقص الحديد والفيتامينات. وجرى شراء الأغذية من المزارعين المحليين، وساهم ذلك في توفير طلب مضمون على محاصيلهم وأتاح لهم فرصاً لزيادة الإنتاجية. وشُجِّعت المدارس على إنشاء حدائق لزراعة الفاكهة والخضروات الغنية بالعناصر المغذّية، وأصبحت التربية الصحية والتغذوية تشكِّل جزءاً من برامج التعليم.

68- وسوف يدعو **البرنامج** إلى وضع استراتيجية لتمكين المقاطعات التي تعاني انعدام الأمن الغذائي من الأخذ بنهج الوجبات المدرسية الغذائية المحلية، وسيجري دعمها من خلال نُظم الرصد والإبلاغ. وعلى أساس النموذج الذي استُحدِث في مقاطعتي نوسا تنغارا تيمور وبابوا، سيساعد **البرنامج** الحكومة على إنشاء برامج للوجبات المدرسية وعلى رصد آثارها على رفاه التلاميذ وأدائهم الدراسي وعلى الاقتصادات المحلية.

69- واستناداً إلى مشروع تجريبي لمنظمة اليونيسف، أعربت وزارة الشؤون الاجتماعية عن اهتمامها بالاستفادة من برنامج أمل الأسرة لتحسين الحصائل التغذوية بين 3.5 مليون من الأسر التي يصل إليها البرنامج.

70- ويوفِّر برنامج تقديم الأرز المدعوم، وهو شبكة الأمان الاجتماعي الوحيدة القائمة على الأغذية، 15 كيلوغراماً من الأرز المدعوم شهرياً إلى 15 مليون شخص من الفئات الضعيفة لدعم دخل الأسرة ولتحسين الحصول على أغذية مغذّية. وبناء على الأمر الصادر عن رئيس البلاد في يونيو/حزيران 2015 بشأن إعادة تقييم البرنامج، يمكن للحكومة أن تستفيد من خبرة **البرنامج** في الحماية الاجتماعية القائمة على الأغذية لتحقيق الاستهداف الأمثل من خلال استخدام رسم خرائط الأمن الغذائي، وتوزيع الأرز المقوّى، وتلبية الاحتياجات التغذوية الخاصة لدى المتلقين الذين يعانون هشاشة الأوضاع، وتعميم التثقيف التغذوي لزيادة الوعي بالتنوُّع الغذائي والتغذية السليمة وممارسات الرعاية والنظافة الصحية.

النتيجة الاستراتيجية 3: الارتقاء بالقدرة اللوجستية لإندونيسيا في حالات الطوارئ للاستجابة للكوارث بفعالية وفي الوقت المناسب.

71- في ضوء الخطر الكبير الذي تشكّله الكوارث الطبيعية، تعمم خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل أنشطة الحدّ من مخاطر الكوارث، وتعترف بالحاجة إلى التكيُّف مع تغيُّر المناخ.

72- وسوف تسهم النتيجة الاستراتيجية 3 في تحقيق الغاية 2-1 في إطار الهدف 2 للتنمية المستدامة، وهي القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرُضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030، كما ستسهم في التغلُّب على التحدّي الأول للقضاء على الجوع، وهو الحصول على الغذاء الكافي طوال السنة بنسبة مائة في المائة. وفيما يلي الأنشطة التي تستسهم في تحقيق النتيجة الاستراتيجية 3.

النشاط

⇦ تعزيز الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها على المستويين الوطني ودون الوطني من خلال إنشاء شبكة متكاملة من المراكز اللوجستية في أماكن استراتيجية

73- بناء على طلب من الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث، سيقدِّم **البرنامج** مشورته بشأن تصميم ستة مراكز لوجستية واختيار مواقعها كجزء من خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل، وسوف يقدِّم التدريب والدعم التقني من أجل فرق الإدارة والفرق التقنية. وسوف يدعم **البرنامج** الحكومة في تصميم شبكات إمداد إنسانية على أساس المراكز اللوجستية، وسيسدي المشورة بشأن إدارة المستودعات، والتخزين المتنقّل، والقدرات التشغيلية، والنقل. وسوف يساعد الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث والنظراء في الأقاليم والمقاطعات على تقييم القدرات اللوجستية ووضع نظام لجرد معدات الطوارئ ومواد الإغاثة.

74- وبالنظر إلى الوضع التغذوي السيئ لكثير من السكان، يجب أن تراعي الاستجابة للكوارث ضمان استدامة الحصائل. ويمكن أن يشمل دعم **البرنامج** للحكومة تقديم المشورة بشأن النظم العينية والنقدية ونظم القسائم والنظم الإلكترونية لضمان إمكانية الحصول على أغذية مغذّية في حالات الطوارئ؛ وسوف يتوقّف اختيار الطريقة على أداء الأسواق المتضررة وأفضليات المستفيدين.

75- وسوف يُجري **البرنامج** تخطيطاً للاستعداد والاستجابة للطوارئ، تماشيا مع ولايته في مجموعتي اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ، من أجل ضمان إمكانية دعم أعمال الإغاثة التي تضطلع بها الحكومة في حالات الطوارئ من المستوى 3. وسوف يواصل العمل مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية لبناء القدرات والاستعداد.

تنفيذ الخطة

النهج

76- ستسترشد هذه الخطة الاستراتيجية القطرية بالمبادئ التالية:

77- *التحليل والمشاركة القائمة على الأدلّة*. سيستخدم **البرنامج** ميزته النسبية في التحليل من أجل بلورة فهم مشترَك للأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي والتغذية. وسيجري تقاسم التقارير والدراسات والأطالس ومجموعات البيانات كمنافع عامة بما يتفق مع دعم **البرنامج** للشفافية ومبادرات البيانات الحرة، مع مراعاة حماية البيانات والخصوصية. وسيجري تحقيق ذلك بالتعاون مع مكتب الأمن الغذائي وأصحاب المصلحة الآخرين لإرساء أساس قوي للبرمجة وصياغة السياسات.

78- *المساعدة التقنية، وليس المعونة*. تلبية لطلب الحكومة من الأمم المتحدة، ستشمل الخطة الاستراتيجية القطرية مشورة بشأن السياسات، وأنشطة لتنمية القدرات وتقاسم المعرفة بغرض تعزيز النظم الحكومية والمؤسسات والبرامج التي تعالج الجوع بصورة مستدامة.

79- *التركيز على التغذية*. سيجري تصميم دعم **البرنامج** وتنفيذه بطريقة تكفل الوصول بالآثار التغذوية الإيجابية إلى أقصى مستوى لها.

80- *تعميم المنظور الجنساني*. ستشمل الخطة الاستراتيجية القطرية محوراً يركِّز على التحليل الجنساني ودور المرأة في كل عناصرها لضمان مراعاة مختلف احتياجات الرجال والنساء في التدخُّلات.

81- *الحدّ من مخاطر الكوارث*. في ضوء إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، سيشمل كل نشاط عناصر للحد من مخاطر الكوارث.

82- *التآزر*. ستعطي النتائج الاستراتيجية والأنشطة أولوية الاهتمام إلى علاقات التآزر. من ذلك على سبيل المثال أن النتيجة الاستراتيجية 1 ستساعد على وضع نُظم المعلومات التغذوية المطلوبة لدعم التقرير السنوي لأمانة حركة تعزيز التغذية، وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وسوف يزيد النشاط 2 إنتاج الأغذية المغذّية واستهلاكها بين الأُسر التي تزاول الزراعة على نطاق ضيِّق. وسوف يستفيد من النشاط 3 الذي يعزّز النظم الغذائية المتوازنة تلاميذ المدارس من خلال النشاط 4.

83- وتشمل الابتكارات التشغيلية شراكة تضم العديد من أصحاب المصلحة لتعزيز استهلاك الأغذية المتوازنة صحياً كجزء من حركة تعزيز التغذية. وسوف تستند الشراكة إلى آخر الأدلة المستمدة من البحوث والتدخلات التي تعالج سوء التغذية، وسيكون لها دور طليعي في استكشاف تقنيات التأثير على الخيارات الغذائية لفئات سكانية معيَّنة.

84- وتشمل التغييرات في نموذج عمل **البرنامج** إيقاف عمليات التوزيع المباشر للأغذية، وزيادة الانخراط مع الحكومة، وتكوين شراكات مع القطاع الخاص تشمل أكثر من مجرد الدعم المالي.

الشراكات

85- وفقاً لاستراتيجية **البرنامج** بشأن الشراكات، ستسعى مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة إلى تحقيق هذه النتائج الاستراتيجية. والشريك الرئيسي **للبرنامج** هو الحكومة. وسوف توقَّع وزارة التخطيط الإنمائي خطة عمل برنامجه القطري، وسيكون كل نشاط مصحوباً باتفاق مشروع مع الوزارة أو الوزارات المعنية، وهي وزارة تنسيق الرعاية

الإنسانية والشؤون الثقافية، ووزارة الزراعة، ووزارة الصحة، والوكالة الوطنية لإدارة الكوارث. وعملت هذه الهيئات معاً في الاستعراض الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذية في إندونيسيا الذي تستمد منه هذه الخطة الاستراتيجية القطرية معلوماتها، وكذلك في المشاورات اللاحقة بشأن حافظة التعاون المقترحة **للبرنامج**.

86- وفي إطار النتيجة الاستراتيجية 1، سيتعاون **البرنامج** مع وكالة الأمن الغذائي، وسوف يلتمس تعاوناً تقنياً مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومكتب تنسيق المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، ومبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن بيانات جَسْ النبض العالمي.

87- وفي إطار النتيجة الاستراتيجية 2، سيتعاون **البرنامج** مع: 1) وزارات الصحة، والتعليم، والتخطيط الإنمائي؛ 2) أمانة حركة تعزيز التغذية وشبكة أعمالها، وشبكة مانحي حركة تعزيز الأغذية والأمم المتحدة، التي تشمل منظمة اليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والجهات الشريكة الإنمائية الثنائية؛ 3) منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام المحلية والوطنية والدولية. ويمكن أن تلتمس وزارة الشؤون الاجتماعية مساعدة **البرنامج** عقب استعراض برنامج تقديم الأرز المدعوم في عام 2017.

88- وفي إطار النتيجة الاستراتيجية 3، سيواصل **البرنامج** تعاونه مع الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث على المستوى الوطني وعلى مستوى الأقاليم، وسيجري تقليص الازدواجية إلى أدنى حد ممكن من خلال التنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والوكالة الإنسانية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمرفق المشترك بين أستراليا وإندونيسيا للتصدي للكوارث، ومكتب الأمم المتحدة للمساعدة في حالات الكوارث. وسوف يواصل **البرنامج** دعم مجموعتي اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ.

ترتيبات التنفيذ

89- تنطلق هذه الخطة الاستراتيجية من البرامج السابقة **للبرنامج**، وسيسترشد تعزيز دوره في تنمية القدرات على المستوى الوطني وعلى مستوى الأقاليم والمقاطعات باستراتيجية شاملة.

90- وسوف يتعيَّن على **البرنامج** أن يتحلى بالمرونة وأن يكون قادراً على تلبية الاحتياجات الحكومية حال نشوئها في سياق التنمية السريعة. وسيستفيد من خبرة المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية حسب ما تقتضيه الحاجة.

91- وسوف يحتاج المكتب القطري إلى مزيد من إعادة الهيكلة في الربع الأخير من عام 2015 لضمان القدرة التقنية لموظفيه على الانخراط مع النظراء الحكوميين والقطاع الخاص. وقد يكون من المفيد التواصل مع الشتات الإندونيسي، ولا سيما العاملون في الأوساط الأكاديمية، والشركات الاستشارية والأعمال الزراعية، للاستفادة من آخر ما يستجد من مشورة وممارسات فضلى.

الموارد اللازمة للنتائج

92- تستند هذه الخطة الاستراتيجية القطرية إلى ميزانية دنيا قدرها 20 مليون دولار أمريكي على امتداد خمس سنوات. وسوف يحدِّد استعراض منتصف المدة الذي سيجري في نهاية عام 2017 ما إذا كانت الأموال متاحة لمواصلة البرنامج. وسوف تلتمس موارد من الحكومة والقطاع الخاص.

93- ويبين الجدول 1 تكلفة كل نتيجة استراتيجية.

الجدول 1: الميزانية السنوية الإرشادية
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	السنة الأولى (2016)	السنة الثانية (2017)	السنة الثالثة (2018)	السنة الرابعة (2019)	السنة الخامسة (2020)	المجموع
النتيجة الاستراتيجية 1	2 168	1 952	1 971	1 909	500	**8 500**
النتيجة الاستراتيجية 2	1 500	1 000	1 000	1 000	1 000	**5 500**
النتيجة الاستراتيجية 3	1 200	1 200	1 200	1 200	1 200	**6 000**
المجموع	**4 868**	**4 152**	**4 171**	**4 109**	**2 700**	**20 000**

94- وتراعي استراتيجية تعبئة الموارد لهذه الخطة الاستراتيجية القطرية معوقات التمويل في البلدان المتوسطة الدخل، وفي إندونيسيا على وجه الخصوص. وتراجعت المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية من 1.05 مليار دولار أمريكي في عام 2009 إلى 53 مليون دولار أمريكي في عام 2013 بالرغم من أن المِنح ظلت ثابتة عند 1.4 مليار دولار أمريكي. ولم يحصل البرنامج القطري للفترة 2012-2015 إلا على 40 في المائة من ميزانيته البالغة 45 مليون دولار أمريكي.

95- وساهمت الجهات المانحة الخاصة بأكبر جزء من التمويل في البرنامج القطري 2012-2015، وهو 5 ملايين دولار أمريكي من المبلغ المقرر، وهو 18 مليون دولار أمريكي (انظر الجدول 2). ووجِّهت المساهمات أساساً إلى التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأم والطفل والدعوة إلى سياسات من أجل توسيع نطاق تلك البرامج.

الجدول 2: المساهمات المقدَّمة إلى مكتب البرنامج في إندونيسيا، 2012-2015
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

الجهة المانحة	2012	2013	2014	2015	المجموع
أستراليا	0	0	928	0	**928**
إندونيسيا	0	2 820	0	0	**2 820**
اليابان	689	550	710	0	**1 949**
القطاع الخاص	2 828	908	1 025	454	**5 215**
الولايات المتحدة الأمريكية	0	1 250	694	500	**2 444**
البنك الدولي	550	0	0	0	**550**
الجهات المتعددة الأطراف والمبالغ المرحلة	911	0	3 139	0	**4 050**
المجموع	**4 978**	**5 528**	**6 496**	**954**	**17 956**
المتطلبات للفترة 2012-2015	11 187	10 949	11 268	11 155	**44 559**

96- ويشمل دعم الحكومة لعمليات **البرنامج** التزاماً بتقديم 2.8 مليون دولار أمريكي للنقل البري والتخزين والمناولة والتكاليف المحلية الأخرى كجزء من خطة عمل البرنامج القطري 2012-2015، ولكن عيوباً إجرائية حالت دون تحويل كامل المبلغ. وأكدت وزارة التخطيط الإنمائي استعداد الحكومة لمناقشة المشاركة في تمويل أنشطة الأمم المتحدة ذات الأولوية العالية. وسوف يقتصر دور **البرنامج** على تنفيذ الأنشطة التي تكون الحكومة مستعدة لدعمها مالياً. ويجري العمل على إنشاء آلية قانونية لتمكين الحكومة من تمويل أنشطة **البرنامج**، ولكن الحكومة ستقوم في نفس الوقت بما يلي: 1) توفير تمويل نظير كبير، مع الالتزام بتغطية النفقات الحكومية لمشروع يحصل على تمويل من **البرنامج**؛ 2) التماس أموال من

الشـركاء الإنمائيين التقليديين لتغطية الجزء الخاص **بالبرنامج** في المبادرات المشـتركة. وسـوف تحدَّد أولويات الأنشـطة وستنفذ لحين توافر تمويل حكومي وتمويل خارجي تكميلي.

97- ويستثنى من ذلك النشاط 2 الممول بمِنحة قدرها 6 ملايين دولار أمريكي من صندوق التكيُّف. ويتوقف تنفيذ النشاط 3 المتعلق بحملة الاتصالات من أجل تعزيز التغذية السليمة على التزامات الجهات المانحة الخاصة.

إدارة الأداء وتقييمه

98- سيجري الانتهاء من دراسة أساسية وسوف توضع آليات للرصد والتقييم من أجل قياس آثار البرنامج القطري بغرض تعديله حسب الاقتضاء وتنقيح الأنشطة على أساس ما يتم التوصل إليه من أدلة أثناء التنفيذ.

99- وخلص تقييم البرنامج القطري إلى أن آليات الإبلاغ المؤسسي في **البرنامج** لا توضح تماماً التقدم المحرز في تنمية القدرات، ولذلك سيضع المكتب القطري، بدعم من المكتب الإقليمي والمقر، خطة للرصد والتقييم على أساس إطار النتائج الاستراتيجية **للبرنامج**، من أجل رصد أنشطة تنمية القدرات وقياس الآثار الطويلة الأجل.

100- وسوف تخصص في ميزانية البرنامج القطري موارد لإدارة الأداء وللرصد والتقييم. وستصنَّف مؤشرات الحصائل والنواتج والعمليات حسب نوع الجنس حيثما أمكن وستؤخذ في الاعتبار عند إجراء التحليلات.

إدارة المخاطر

101- حُدِّدت المخاطر والإجراءات التخفيفية التالية.

102- *البرنامجية*. تبين من التجربة أثناء البرنامج القطري 2012-2015 أن الدراسات الإحصائية، لا سيما ما يتعلق منها بالتغذية، يجب أن تخضع لإشراف دقيق من أجل تمكين **البرنامج** والحكومة من استخلاص الاستنتاجات من تنفيذ المشاريع. وللتخفيف من هذا الخطر، سيجري التماس شراكات مع المؤسسات الدولية، وسوف يشترك الموظفون التقنيون التابعون **للبرنامج** في كل مراحل التصميم وجمع البيانات والتحليل وإعداد التقارير.

103- *المؤسسية*. هناك خطر عدم تدبير موارد تكفي لتوفير مقومات الاستدامة للبرنامج القطري. وتُقترح مرحلتان تخفيفيتان في هذا الصدد: 1) سيوضع أساس قانوني لمشاركة الحكومة في تمويل أنشطة **البرنامج** في الأشهر الأربعة والعشرين الأولى؛ 2) سيقتصر دور **البرنامج** على تنفيذ الأنشطة التي تتلقى تمويلاً نظيراً من الحكومة أو موارد تُعبأ بصورة مشتركة من مصادر خارجية لحين تسوية المسألة القانونية.

104- *السياقية*. يخفف تعاون **البرنامج** مع الحكومة لتحسين الاستعداد والاستجابة للطوارئ من المخاطر المصاحبة للكوارث الطبيعية. ويرصد **البرنامج** أيضاً استعداده للاستجابة لحالات الطوارئ من المستوى 3. وبالنظر إلى تقلبات أسعار الأغذية التي يمكن أن تنشأ عن ظاهرة النينو، يعمل **البرنامج** مع مكتب الأمن الغذائي للتمكين من تقديم استجابة سريعة للآثار المحتملة على الأمن الغذائي. ولا يُتوقع أي توزيع مباشر للأغذية، ولذلك فإن الآثار على عمليات **البرنامج** ستكون محدودة.

105- *الأمنية*. لم يطرأ تغيير يُذكر على البيئة الأمنية التي تخيِّم عليها أجواء هادئة.

الملحق الأول: إطار النتائج

الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسَّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل، 2015-2019

أبعاد التنمية الثلاثة هي: 1) التنمية البشرية، بما في ذلك التغذية المرتبطة بالصحة؛ 2) تنمية القطاع الرئيسي، بما في ذلك السيادة الغذائية؛ 3) الأبعاد الإقليمية والأبعاد المتعلقة بالمساواة التي تستهدف الحد من الفقر والتنمية في المناطق النائية.

وتُنفذ خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل من خلال خطط عمل قطاعية لتنسيق الأنشطة بين أصحاب المصلحة والمكاتب الحكومية؛ وتشمل خطط عمل وطنية بشأن الغذاء والتغذية (خطة العمل الوطنية للأغذية والتغذية)، والتكيُّف مع تغيُّر المناخ (خطة العمل الوطنية للتكيُّف مع تغيُّر المناخ) والكوارث (خطة العمل الوطنية للحد من مخاطر الكوارث). وينطوي الأمن الغذائي في خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل على خمسة أهداف: 1) زيادة الإنتاج؛ 2) تثبيت الأسعار؛ 3) تحسين رفاه المزارعين؛ 4) التخفيف من آثار تغيُّر المناخ على الأمن الغذائي؛ 5) تحسين التنوع الغذائي.

وتمثل التغذية أحد اتجاهات السياسة العامة في برنامج تسريع التحسين التغذوي في إطار خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل؛ وتتمثل الأهداف في الآتي: 1) الحد من معدل انتشار نقص الوزن من 19.6 في عام 2013 إلى 17 في عام 2019؛ 2) الحد من التقزم بين الأطفال دون الثانية من العمر، من 32.9 في عام 2013 إلى 28 في عام 2019.

ويشمل الحد من مخاطر الكوارث في خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل ما يلي: 1) تعميم الحد من مخاطر الكوارث على المستويين الوطني ودون الوطني؛ 2) الحد من التعرض للكوارث؛ 3) زيادة قدرات الحكومة والحكومات المحلية والمجتمع المدني على إدارة الكوارث؛ ويشمل ذلك تطوير مراكز للوجستيات في كل منطقة للتمكين من الوصول إلى المناطق النائية.

حصائل إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية

الحصيلة 1: الحد من الفقر، والتنمية المستدامة المنصفة، وسُبل كسب العيش، والعمل اللائق. وتتمثل مجالات التركيز في الآتي: 1) الزراعة، والتنمية الصناعية، والأمن الغذائي؛ 2) الحماية الاجتماعية من أجل الحد من الفقر.

الحصيلة 2: تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية. وتتمثل مجالات التركيز في الآتي: 1) الحماية الاجتماعية - التأمين، والضمان الاجتماعي؛ 2) الاستجابة المتعددة القطاعات لسوء التغذية؛ 3) التعليم.

الحصيلة 3: الاستدامة البيئية والقدرة المعززة على مواجهة الصدمات. وتتمثل مجالات التركيز في الآتي: 1) التخفيف من آثار تغيُّر المناخ؛ 2) إدارة الكوارث.

غايات الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة

2 -1: القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة بمن فيهم الرُضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030.

2-2: وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025.

2-4: ضمان وجود نُظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النُظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030.

النتيجة الاستراتيجية 1: نهج قائم على الأدلة لإعطاء الأولوية للأشخاص والمناطق الأكثر هشاشة بهدف الحدّ من انعدام الأمن الغذائي الشديد بنسبة 1 في المائة سنوياً	
الحصيلة 1-1: تحسن قدرة الحكومة على جمع وتحليل البيانات عن الأمن الغذائي والتغذية واستخدام تلك البيانات في تصميم سياسات وبرامج مثلى وتنفيذها (حصيلة خاصة بالخطة الاستراتيجية القطرية).	**الافتراضات** وكالة الأمن الغذائي تستمر في تخصيص الأموال لرصد اتجاهات أمن الغذائي، خاصة أسعار الأغذية.
الحصيلة 1-2: تعزيز قدرة البلدان والمجتمعات المحلية والمؤسسات على الحد من المخاطر. النواتج ذات الصلة: باء، وواو، وزاي، وياء، وميم (الحصيلة 3-3 في إطار النتائج الاستراتيجية الحالي).	
الحصيلة 1-3: زيادة فرص تسويق المنتجات والسلع الزراعية أمام منتجي وتجار المنتجات الزراعية والأغذية على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية. النواتج ذات الصلة: حاء وطاء (الحصيلة 3-2 لإطار النتائج الاستراتيجية الحالي)	
النتيجة الاستراتيجية 2: تشجيع المستهلكين على الأخذ بنظم غذائية متوازنة من خلال حملات تغذوية فعّالة وبرامج حماية اجتماعية مراعية للتغذية	
الحصيلة 2-1: تمكين المستهلكين من اختيار نظام غذائي متوازن من خلال حملات إعلامية تغذوية تعالج العبء المزدوج الواقع على إندونيسيا بسبب نقص التغذية وفرط التغذية (حصيلة خاصة بالخطة الاستراتيجية القطرية).	**الافتراضات** حركة تعزيز التغذية تواصل الترويج لمفهوم الأيام الألف الأولى من الحياة؛ وتقدِّم شبكات مانحي حركة تعزيز الأغذية والأمم المتحدة وأعمال حركة تعزيز الأغذية مساهمات مالية. وزارة الصحة ووزارة التعليم تخصصان أموالاً لإحياء التغذية المدرسية.
الحصيلة 2-2: تعزيز برامج الحماية الاجتماعية الوطنية وآثارها التغذوية لا سيما البرنامج الوطني للوجبات المدرسية (حصيلة خاصة بالخطة الاستراتيجية القطرية).	
الحصيلة 2-3: تعزيز الملكية والقدرات من أجل الحد من نقص التغذية وزيادة توسيع فرص الحصول على التعليم على المستويات الإقليمية والوطنية والمجتمعية. النواتج المرتبطة بها: هاء، وواو، ولام، وميم (الحصيلة 4-3 لإطار النتائج الاستراتيجية الحالي).	
النتيجة الاستراتيجية 3: الارتقاء بالقدرة اللوجستية لإندونيسيا في حالات الطوارئ للاستجابة للكوارث بفعالية وفي الوقت المناسب	
الحصيلة 3-1: تعزيز الاستعداد والاستجابة للطوارئ على المستويين الوطني ودون الوطني في إندونيسيا من خلال إنشاء شبكة لمراكز اللوجستيات (حصيلة خاصة بالخطة الاستراتيجية القطرية).	**الافتراضات** الوكالة الوطنية لإدارة المخاطر تخصص تمويلاً لتصميم مراكز اللوجستيات الإقليمية الستة وتشييدها وإدارتها.
الحصيلة 3-2: تمكين المؤسسات الوطنية والهيئات الإقليمية ومجتمع العمل الإنساني من الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها وتقييمها. النواتج المرتبطة بها: دال (الحصيلة 1-4 لإطار النتائج الاستراتيجية الحالي).	

الملحق الثاني: التعرض لانعدام الأمن الغذائي في عام 2015

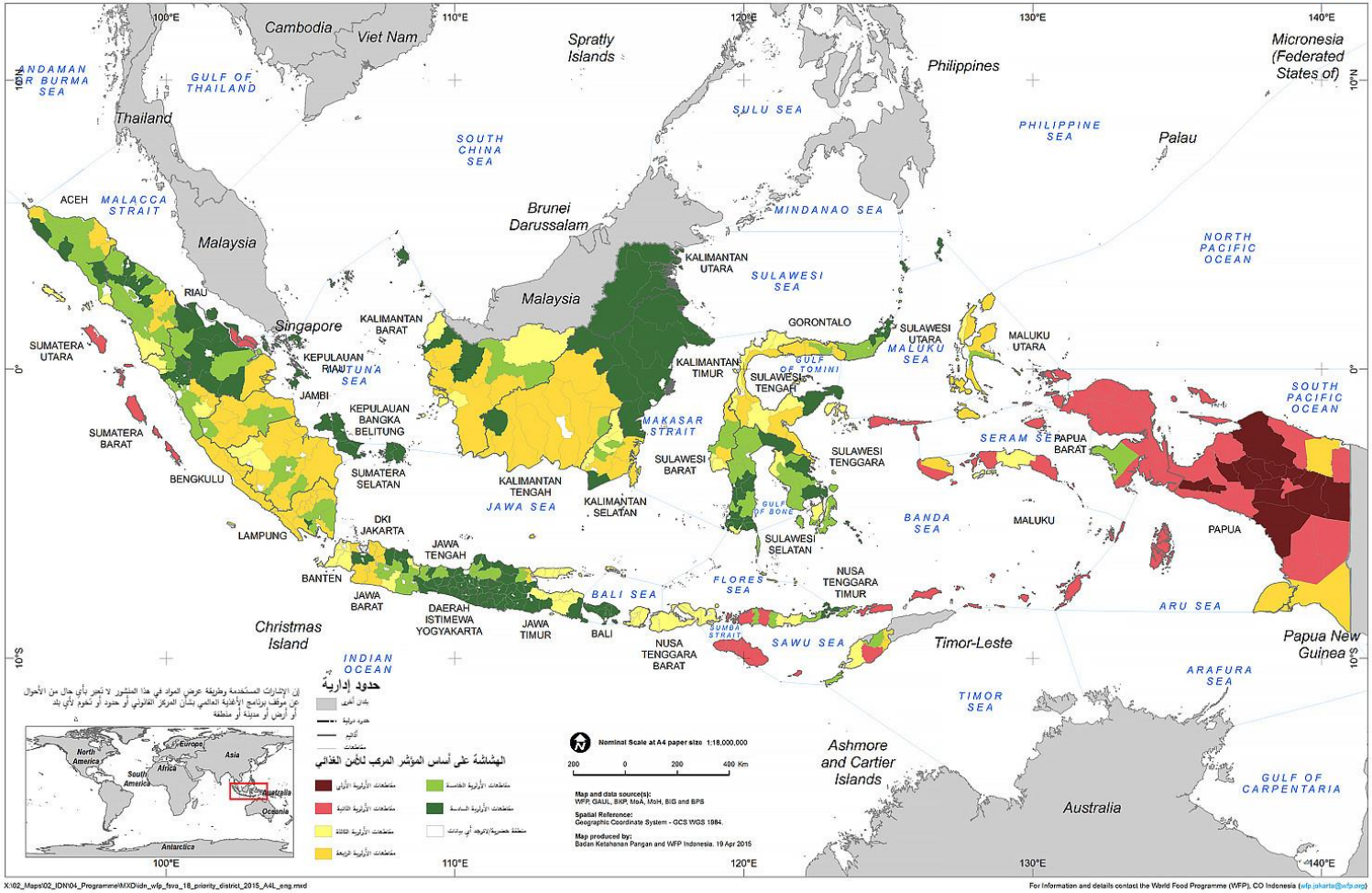

إن الإشارات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور لا تعبر بأي حال من الأحوال عن موقف برنامج الأغذية العالمي بشأن المركز القانوني أو حدود أو تخوم لأي بلد أو أرضٍ أو مدينة أو منطقة.